فتوهما سنية ع ش على م ر قال ما نصه ورد وابانه لا ينفصل الماء عن شيء منه الى ما لا يغلبه في التقاطر فلا يجب ارتفاع حدثه كما يعلم من التفريع اهـ ظهر ان محل كلام قل لان ما ذكره ع ش يفيد عدم وجوب الغسل ما دام متردد افليتامل قوله ولو من غير جنسه كان كان الاول حيضا والثاني جنابة وكان اجنب ثانيا او احدث حدثا اصغر وهو داخل الماء اي قبل ان يخرج راسه فيما يظهر روقال ج ق في الايعاب فيرتفع به حدث يطرا عليه قبل ان يخرج من الماء وان كان بعد رفع راسه منه فيما يتجه على المنقول المعتمد قال سم وهو ظاهر فيما اذا كان الطارئ جنابة واما اذا كان حدثا اصغر فهو نظر لان الماء انفصل عن بعض اعضاء الوضوء لكن يمكن توجيهه بانه لما سقط فيه الترتيب اي لكونه بالانغماس لم ينظر لانفصاله عن بعض الاعضاء وقد علمت ان المعتمد كلام م ر من ان الشرط ان يحصل له ذلك الحدث الطارئ قبل اخراج راسه من الماء اي فيما اذا كان منغمسا كما هو فرض المسئلة زاد ع ش او بعض عضو من اعضاء وضوئه ولو نوى جنابة لو خاصة ان الصورة ست لانهما اما ان ينويا معا او مرتبا او شكا في المعية والترتيب وكل من هذه الثلاثة اما بعد تمام الانغماس او قبل تمام الانغماس فمتى نويا معا بعد تمام الانغماس او شكا في المعية كذلك ارتفع الحدث عن جميع بدنهما او نويا معا او شكا فيه قبل تمام الانغماس ارتفع الحدث عن الجزء الاول الملاقي للماء فقط او نويا مرتبا بعد تمام الانغماس او قبله ارتفع حدث السابقة ولم يرفع حدث يطرا عليه قبل رفع راسه في الاولى اي بعد تمام الانغماس واتمام غسله بالانغماس دون الاغتراف في الثانية اي قبل تمام الانغماس بعد تمام الانغماس اي بعد انغماسهما والا ارتفع عن الملاقي للماء فقط كما سيذكره وقياس انه لو كان قد انغماس احدهما لم يرتفع عن باقيه وحده فواجعه قل في الثالثة اي الانغماس يظهر ان الحاقا بالمعية المحققة اي فيظهر جميع بدنهما ان كان بعد تمام الانغماس وبعض كل منهما ان كان قبله والماء المتردد الخ قد تقدم بعضه في قوله الماء ما دام متردد الخ واعاده توطئة لما بعده ان لم يتغير قيد في الاخير صار الماء مستعملا بخمسة ان لحنث لو نزل في الماء القليل ونوى رفع الجنابة قبل تمام الانغماس ثم اغترف الماء بانا او نحوه وصبه على راسه او فيه لارتفع جنابة ذلك العضو الذي اغترف له بلا خلاف كما صرح به المتولي والروياني وغيرهما لانه انفصل اه من خط المدابغي ظهور اي يظهر التقاطر هو جريان الماء على الاتصال اج وفي التقييد بقوله على الاتصال نظر فانه منافي لقوله وان خرقه الهوا وكتب السيد ابو بكر على التقاطر اي التدافع وعكسه اي بالنسبة لكل من وضوئي ومنار ابن الرصد للحنب وان خرقه بتشديد الراء ولو عرف الخ المراد بالعرف وجود الماء في عضو يرتفع حدثه فتامل

فمثل ذلك ما لو نبا وله من اناءه ماء واخذ بيده من الحنفية قال سم واذا اخذ بيده من الحنفية يشترط لعدم الاستعمال نية الاغتراف لانه يلزم عليه انه يغسل ساعده اليمنى بمار فع حدث الكف اليسار فطريقه اذا اخذ الماء في يده ان يقصد اعانة اليمنى باليسرى وافتى الشهاب م ر بانه في الحنفية لا يشترط ذلك اه وقد علمت ان ما قاله سم هو الجاري على القواعد غير ان الناس لا تحاشاهم ان لم يرد الخ وعليه يحمل ما قدمه فالمعتبر ارادته ان وجدت والا فالثلاث فاقل من ماء قليل متعلق بغرف باقي يده اي من الحدث او باقي بدنه فخ لجنب ق د اجزاه اي وصورة المسئلة انه ادخل احدى يديه كما هو الفرض اما الواو خلطهما معا فليس له ان يغسل بما في احداهما ولا باقيهما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فمتى غسل باقي احداهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصيره مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره سم في شرحه على ابي شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروفة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بان يقصد باليسرى معينة للميمنى في اخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له ان يغسل به ساعد احداهما بل يصبه ثم يأخذ غيره ليغسل الساعد لكن نقل عن افتاء رمل خلافه وان اليدين كالعضو الواحد مما في الكفين اذا غسل به الساعد لا بعد منفصلا عن الوضوء وفيه نظر لا يخفى ومثل الحنفية الوضوء بالصب من ابريق او نحوه اه ع ش اما سقيناه مع انه تكرار لما مر عن الاج للتقوية ولما فيه من الزيادة بان قصد بنقل الواحد اي قبل مس الماء فليحذر ضلالة ذلك فانه غلط ظاهر في شرحه ومرجوحي فلا تكفي مع المس قاله سم وفي الجنب بعد نيته لانه بنية كعضو واحد فاذا نوى غسل الجنابة وجب عليه نية الاغتراف قبل ان تقع يده في الماء ولو اغترف لنحو المضمضة وغسل يده خارج الاناء بنية غسل الجنابة لم يجب عليه نية الاغتراف ولو غرف الماء اولا ثم نوى رفع الجنابة ارتفعت عن كفه ولم يضر ادخالها بعد ذلك في الماء اه بالحرف وقد اورد بعض الطلبة على تقديم نية غسل الجنابة على نية الاغتراف وتقدمهما على المس بانهما لم تقارنا اول غسل جزء من اليد مع اشتراطهم ذلك فليحرر ومثل الماء المستعمل المتغير الخ اي مثلا في الحكم عليه بانه غير طهور اذ قول المتن المتغير عطف على المستعمل طهر الخ خرج التغير